بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

باتهم في مقام الترجيح متعددون عن عن المنصوص ويعملون بغير المنصوص ويعملون بالوجه الجليل ويخالفون معاذ التنزيل
وكذا ظهر ومما ذكر عن ان فضل التوني في انكر طريقة المجتهدين في الترجيح واعتمد على ما ذكره الاخباريون
ولكن ثمار انما مختلفة اخذ من تلك منها شيئا وقدم بعضها على بعض باجتهاده وظن انه عمل بالاخبار
ولا يخفى انه كرر على ما فر وكذا ان ومما ذكر على بعض الاخباريين من حمل تلك الاخبار على الاستحباب
لاجل اختلافها لان الاخبار المتعارضة متعاضدة ومشتركة في [illegible] على الزوم ملاحظة
الترجيح في الجملة في مقام التعارض وان كانت مختلفة في تقديم بعض المرجحات على بعض وفي [illegible]
فالقائلون بالاقتصار على المرجحات الاخبارية في مقام الترجيح حيث كانوا متمسكين بها اما من حيث
انها كونها مفيدة للظن تمسكون بالمرجحات الاخبارية او من جهة التعبد وعلى الاول يكون المعتبر
في الترجيح بالاجتهاد والمرجح الاعتبار ما كان مفيدا للظن كائنا ما كان فلا تفاوت حينئذ
بين المرجحات الاجتهادية والاخبارية لان المناط هو الظن في نظر الفقيه وتحصيله انا هو بالاجتهاد
وفي الاجتهاد لا بد من اعتبار ما كان مفيدا للظن سواء كان خبرا او غير خبر وعلى التنزل
قطعي وهو غير حاصل لان تلك الاخبار المذكورة فيها المرجحات اخبار احاد لا تفيد الا الظن الذي
ليس له اعتبار وان خبرا واما التعدد فهو عند الاخباريين غير معتبر سيما اذا كان [illegible]
ان الظاهر من الاخبار العلاجية لزوم الرجوع الى الترجيح
من غير اختلاف فيها في ذلك وان كان في غير هذه الجهة كما مر تلك الاخبار ليست
لهم بل عليهم فلا بد من اعتبار ما يوجب الرجحان وليس في ذلك الا المرجحات الاجتهادية كما مر
اذا عرفت ذلك فاعلم ان ما هو الواقع في نظر الفقيه في تلك المسئلة الفرعية بعد التتبع على ما هو
اقوى اعتبارا بحصول الظن بالاعتبار الذي هو ظن في المسئلة الاصولية وهو كما مر ان البينة حجة فيها سيما في دوران
الامر بين المتباينين كالظهر والجمعة نعم انما يجب الاخذ باحدها اذا كان الظن بالاعتبار راجحا شخصيا ونوعيا
موجودا في جانبه مع فقد معارض مثله له ومع فقد الظن في المسئلة الفرعية الذي هو معارض فيما اذا كان الاصل
بين الاخ

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الاصل في الجمع بين الدليلين فاعلم انه قد اشتهر بينهم بعزة معارضة بينهم قاعدة مسدة بان الجمع بين الدليلين مهما امكن
اولى من الطرح فعلى الاولوية هذه وجوبية ام استحبابية وعلى الوجوبية تحقيق ذلك يتوقف على بحث مهم
اقدم وجوب الجمع بين الدليلين فيما اذا كان الحكم ضروريا من ضروريات الدين كوجوب الصلوة ونحوها ثم اذا كانا
غير بين بحيث لم يجز لنا الجمع بينهما في مقام التعارض بل تكاذبا وتعارضا فلا يخلو اما ان يكونا متكافئين
في الصدور بان يكون كل منهما مظنونا او مقطوعا او احدهما مظنونا والاخر مقطوعا او يكون احدهما راجحا
على الاخر في الصدور بان يكون كل منهما مظنونا او احدهما مظنونا والاخر مقطوعا فان كانا متكافئين
فالظاهر انه توقف فيهما مثلا وكذا الاشكال في عدم وجوب الجمع فيما اذا كان الحكم ضروريا ومقطوعا بالورود ان
الظاهر ايضا التوقف لعدم الظاهر في الاشكال في وجوب الجمع بل تكاذبا وعدم جواز الالتفات الى احدهما
وان كان احدهما مظنونا والاخر مقطوعا فالظاهر وجوب الجمع بينهما بالتصرف في المقطوع والتعبد في الظني
وان كان احدهما راجحا على الاخر في الصدور بان يكون كل منهما مظنونا او احدهما مظنونا والاخر مقطوعا
فالظاهر ايضا وجوب الجمع بينهما بالتصرف في الراجح والتعبد في المرجوح لان الظن الراجح اقوى من الظن المرجوح
فيكون اولى بالتصرف والتعبد في المرجوح وان كان احدهما راجحا على الاخر في الدلالة بان يكون احدهما
اظهر دلالة من الاخر فالظاهر ايضا وجوب الجمع بينهما بالتصرف في الراجح والتعبد في المرجوح لان الظن
الراجح اقوى من الظن المرجوح فيكون اولى بالتصرف والتعبد في المرجوح وان كان احدهما راجحا على الاخر
في الدلالة والصدور بان يكون احدهما مظنونا والاخر مقطوعا فالظاهر ايضا وجوب الجمع بينهما بالتصرف
في المقطوع والتعبد في المظنون لان الظن الراجح اقوى من الظن المرجوح والمقطوع اقوى من المظنون
فيكون اولى بالتصرف والتعبد في المرجوح وان كان احدهما راجحا على الاخر في الدلالة والاخر في الصدور
بان يكون احدهما اظهر دلالة من الاخر وهو مظنون الصدور والاخر اقوى صدورا وهو مظنون الصدور
فالظاهر ايضا وجوب الجمع بينهما بالتصرف في الراجح والتعبد في المرجوح لان الظن الراجح اقوى من الظن المرجوح
فيكون اولى بالتصرف والتعبد في المرجوح وان كان احدهما راجحا على الاخر في الدلالة والاخر في الصدور
بان يكون احدهما اظهر دلالة من الاخر وهو مقطوع الصدور والاخر اقوى صدورا وهو مقطوع الصدور
فالظاهر ايضا وجوب الجمع بينهما بالتصرف في الراجح والتعبد في المرجوح لان الظن الراجح اقوى من الظن المرجوح
فيكون اولى بالتصرف والتعبد في المرجوح وان كان احدهما راجحا على الاخر في الصدور والدلالة معا بان يكون
احدهما اظهر دلالة واقوى صدورا والاخر اضعف دلالة واضعف صدورا فالظاهر ايضا وجوب الجمع بينهما بالتصرف
في الراجح والتعبد في المرجوح لان الظن الراجح اقوى من الظن المرجوح فيكون اولى بالتصرف والتعبد في المرجوح
وان كان احدهما راجحا على الاخر في الدلالة والاخر في الصدور بان يكون احدهما اظهر دلالة من الاخر
وهو مظنون الصدور والاخر اقوى صدورا وهو مقطوع الصدور فالظاهر ايضا وجوب الجمع بينهما بالتصرف
في الراجح والتعبد في المرجوح لان الظن الراجح اقوى من الظن المرجوح فيكون اولى بالتصرف والتعبد في المرجوح
وان كان احدهما راجحا على الاخر في الدلالة والاخر في الصدور بان يكون احدهما اظهر دلالة من الاخر
وهو مقطوع الصدور والاخر اقوى صدورا وهو مظنون الصدور فالظاهر ايضا وجوب الجمع بينهما بالتصرف
في الراجح والتعبد في المرجوح لان الظن الراجح اقوى من الظن المرجوح فيكون اولى بالتصرف والتعبد في المرجوح
وان كان احدهما راجحا على الاخر في الدلالة والاخر في الصدور بان يكون احدهما اظهر دلالة من الاخر
وهو مقطوع الصدور والاخر اقوى صدورا وهو مقطوع الصدور فالظاهر ايضا وجوب الجمع بينهما بالتصرف
في الراجح والتعبد في المرجوح لان الظن الراجح اقوى من الظن المرجوح فيكون اولى بالتصرف والتعبد في المرجوح

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)